مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لعام 2023 مع الإشارة إلى موقع العراق في المؤشر «عرض موجز»

د. أسعد العكيلي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

**ملحوظة:**

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

**حقوق النشر محفوظة © 2024**

**www.bayancenter.org**
**info@bayancenter.org**

**Since 2014**

# مؤشـر الجريمـة المنظمـة العالمـي لعـام 2023 مع الإشارة إلى موقع العراق في المؤشر «عـرض موجـز»

د. أسعد العكيلي*

**أولاً: توطئة تعريفية حول المؤشر:**

لقد جرى التأسيس لإصدار المؤشر العالمي للجريمة المنظمة منذ العام (2013) من قبل (**المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية**) ويُقدم المؤشر رؤية شاملة ومعمقة حول ديناميات الجريمة المنظمة في العالم، إذ يستهدف تقييم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والبالغ عددها (**193**) دولة، وتم الإعلان عن الإصدار الأول للمؤشر في العام (2021).

وجاء الإصدار الثاني لمؤشر الجريمة المنظمة العالمي (2023) بدعم من برنامج (EN-ACT) وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، وبتنفيذ من معهد الدراسات الأمنية والإنتربول بالتعاون مع المبادرة ، إذ يتضمن مجموعة من البيانات والتحليلات الشاملة التي أنجزت بمشاركة (**400**) خبير وأكاديمي ومنظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم ، وقد أعطت نتائج هذه البيانات مؤشرات خطيرة ورؤية معقدة حول تطور مسار الجريمة المنظمة، كونها وبحسب المؤشر لا تزال تشكل تحدياً مهولاً في جميع أنحاء العالم، وتهدد البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ومما زادَ الأمر تعقيداً صعوبة قياس أسباب تنامي هذه الظاهرة التي تتسم بالطابع السري.

إذ سلطت النسخة الأولى من المؤشر الضوء على تحليل (**10**) أسواق إجرامية. أما النسخة الثانية (محل البحث) فكانت أكثر شمولاً، وتوسعت في تحليل (**15**) سوقاً إجرامياً، وهناك توجه من قبل المبادرة العالمية لإصدار تحديث دوري (كل عامين) لتتبع المسارات المتغيرة للإجرام وقدرة البلدين على الصمود والتمكن من إجراء تحليل مقارن ودقيق.

وقد بلغت أنشطة الجريمة المنظمة وفقاً للمؤشر، أعلى مستوياتها مقارنة بتقرير عام (2021) بفعل بروز جرائم جديدة لم تكن مصنفة سابقاً مثل (الجرائم المالية والجرائم الإلكترونية)، ويرتكز المؤشر في تقييم مستوى الجريمة المنظمة، في العالم على مقياسين؛ الأول: درجة الأجرام، ويضع (1

* باحث دكتوراه في الشؤون الأمنية والإستراتيجية.

**– 10)** درجة من (**الأدنى**) إلى (**الأعلى**) في قياس مستوى الجريمة المنظمة ويعتمد هذا المقياس بدوره على عنصرين فرعيين له هما:

- الأسواق الإجرامية
- والجهات الفاعلة

أما **المقياس** الثاني: وهو القدرة على الصمود، فهو يضع أيضاً (**1 – 10**) درجة أي (**من أدنى درجة المرونة إلى أعلى مستوياتها**)، ويعتمد في تقييمه على (**10**) عناصر ومعايير لقياس درجة التكيف والصمود التي تتمتع بها مؤسسات الدولة (**سيتم تبيانها لاحقاً**)، وعموماً يستند المؤشر العالمي للجريمة المنظمة على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1. النطاق والحجم والتأثير لخمس عشرة سوقاً إجرامية.
2. هيكلية وتأثير خمسة أنواع من الجهات الفاعلة الإجرامية.
3. وجود البلدان وقدرتها على الصمود في وجه الجريمة المنظمة عبر قياس (**12**) ركيزة للقدرة على الصمود.

كما قسم المؤشر عدد الدول من حيث مستويات الضعف والقدرة إلى أربع فئات أو مجموعات ومقارنتها مع الإصدار الأول للمؤشر في العام (2021)، وكما مبينة في الجدول أدناه.

| ت | الفئة / المجموعة | عدد الدول بحسب مؤشر 2021 | عد الدول بحسب مؤشر 2023 |
|---|---|---|---|
| 1 | معدل إجرام مرتفع وقدرة عالية على الصمود | 9 | 12 |
| 2 | معدل إجرام منخفض وقدرة عالية على الصمود | **44** | **47** |
| 3 | معدل إجرام مرتفع وقدرة منخفضة على الصمود | 57 | 63 |
| 4 | معدل إجرام منخفض وقدرة منخفضة على الصمود | **65** | **71** |

**ثانياً: تحديد المفاهيم الرئيسية بحسب المؤشر:**

1. **الجريمة** المنظمة: أنشطة غير مشروعة تقوم بها جماعات أو شبكات تعمل بشكل متضافر عبر الانخراط في العنف أو الفساد أو الأنشطة ذات الصلة بهدف الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية، ويمكن تنفيذ هذه الأنشطة داخل البلد الواحد وعبر الحدود الوطنية على حدٍ سواء.

2. **الأسواق** الإجرامية: تمثل مجموعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بجميع مراحل الاتجار غير المشروع بالسلع أو الأشخاص واستغلالهم، وبلغت هذه الأسواق (**15**) سوقاً، وبزيادة (**5**) أسواق على الأسواق الـ (**10**) الأصلية، وكما مبين في الجدول أدناه:

| ت | الأسواق الإجرامية |
|---|---|
| 1 | الاتجار **بالبشر** |
| 2 | **تهريب البشر** |
| 3 | **السلب بالتهديد والابتزاز مقابل الحماية** |
| 4 | الاتجار **بالأسلحة** |
| 5 | **تجارة السلع المقلدة** |
| 6 | **التجارة غير المشروعة بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية** |
| 7 | **الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية** |
| 8 | **الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية** |
| 9 | **الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة** |
| 10 | **تجارة الهيروين** |
| 11 | **تجارة الكوكايين** |
| 12 | **تجارة القنب** |
| 13 | **تجارة المخدرات الاصطناعية** |

| ت | الأسواق الإجرامية |
|---|---|
| 14 | **الجرائم المعتمدة على** الإنترنت |
| 15 | **الجرائم المالية** |

3. **الجهات الفاعلة** الإجرامية: وهنا يتم تقييم بنية وتأثير خمسة أنواع من الجهات الفاعلة الإجرامية هي (**الجماعات التي على غرار** المافيا، **والشبكات** الإجرامية، **الجهات الفاعلة التابعة** للدولة، **الجهات الفاعلة** الأجنبية، **الجهات الفاعلة في القطاع الخاص)** ويشير المؤشر إلى أن كل جماعة من الجماعات الإجرامية المذكورة أعلاه لغاية الآن لم يتم إدراجها ضمن فئة واضحة المعالم، حيث يتمتع كل منها بخصائص واسعة تغطي أكبر عدد ممكن من ديناميات الجهات الفاعلة الإجرامية.

4. **القدرة على** الصمود: وهي مجموعة التدابير السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تتخذها البلدان لغرض التصدي للأنشطة الإجرامية وإعاقتها بدلاً من التركيز الأسواق الفردية، سواء من قبل الجهات التابعة للدولة أم غير التابعة للدولة، ويضع **المؤشر** محددات أو معايير القدرة على الصمود وكما موضح في الجدول أدناه:

| ت | محددات الصمود |
|---|---|
| 1 | **القيادة السياسية والحكم** |
| 2 | **الشفافية والمساءلة الحكومية** |
| 3 | **التعاون الدولي** |
| 4 | **السياسيات والقوانين الوطنية** |
| 4 | **إنفاذ القانون** |
| 5 | **السلامة الإقليمية** |
| 6 | **مكافحة غسل الأموال** |
| 7 | **القدرة التنظيمية الاقتصادية** |
| 8 | **دعم الضحايا والشهود** |

| ت | محددات الصمود |
|---|---|
| 9 | الوقاية |
| 10 | الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة. |

**ثالثاً: درجات (الإجرام والصمود) بحسب القارة:**

| ت | المنطقة | الإحرام | الأسواق الإجرامية | الجهات الفاعلة الإجرامية | القدرة على الصمود |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | آسيا | **47,5** | **41,5** | **53,5** | **34,4** |
| 2 | أفريقيا | **25,5** | **05,5** | **45,5** | **85,3** |
| 3 | الأمريكيتان | **20,5** | **89,4** | **51,5** | **80,4** |
| 4 | أوقيانوسيا | **74,4** | **60,4** | **88,4** | **27,6** |
| 5 | أوروبا | **23,3** | **28,3** | **19,3** | **55,5** |

وفقاً للجدول المذكور أعلاه، يظهر أن (القارة الآسيوية) تتصدر (درجة الإجرام) نتيجة لانتعاش الأسواق الإجرامية والجهات الميسرة فيها، بينما لم تكن (درجة الصمود) فيها مؤهلة للتصدي لتلك الجرائم، إذ تقع في (المركز الرابع) بين القارات، وتليها (القارة الأفريقية) في (المركز الثاني) من حيث (درجة الإجرام) في حين تتذيل (درجة صمودها) وفقاً للمؤشر، بينما تحتل (أوقيانوسيا) (المركز الأول) من حيث (درجة الصمود) وبدرجة مكنتها من التفوق على (القارة الأوروبية).

**رابعاً: موقع العراق في المؤشر:**

وضع المؤشر العراق ضمن الدول عالية الخطورة في مستويات الجريمة المنظمة، وتحديداً ضمن المجموعة الثالثة التي تشير إلى (**معدل إجرام مرتفع وقدرة منخفضة على الصمود**)، مجموعة الدول التي تعاني من النزاع والهشاشة وضعف الاستقرار، مما أضعف قدرتها على مواجهة الجرائم المنظمة، إذ يقع العراق في المركز (**8**) وبدرجة (**13,7**) عالية الخطورة، كما أشار التقرير إلى أنَ أخطر الأسواق الإجرامية الرائجة في العراق (**الجرائم المالية وتجارة** الأسلحة) وبدرجة (0,9)، ووضع (**الجهات**

**الفاعلة الأجنبية)** على رأس الجهات الإجرامية، أما قدرته على الصمود فهي **(منخفضة جداً)** فقد شغلَ العراق المركز **(163)** من المجموع الكلي البالغ **(193)** دولة.

هذا التصنيف يعطي مؤشراً واضحاً حول ضعف المؤسسات الأمنية والرقابة المالية وعدم فاعلية سياساتها للحد من تنامي الأنشطة غير المشروعة، مما ينذر بتدهور الوضع المالي والاقتصادي مستقبلاً في حال استمر الوضع على ما هو عليه، وخاصة في ظل اعتماد العراق على(الاقتصاد الأحادي الجانب وعدم التوجه نحو التنوع في إيرادات الدولة)، وفي حال كانت المؤشرات والبيانات التي تضمنها التقرير غير دقيقة، فينبغي على المؤسسات الحكومية المعنية دراستها والرد عليها بكل شفافية أمام المجتمع الدولي والرأي العام، كونها تؤثر بشكل سلبي على سمعة ومكانة العراق، وتضعف من أهمية المشاريع الحكومية المنجزة، والتي لا تزال أغلبها قيد التنفيذ.

**خامساً: النتائج التي توصل إليها المؤشر: توصل المؤشر إلى (15) نتيجة وكما يلي:**

**1.** وضعت **النتيجة الأولى** للمؤشر قرابة (83%) من سكان العالم في بلدان ذات معدلات جرائم مرتفعة، وقد كانت هذه النسبة تبلغ (79%) في مؤشر عام **(2021)**، وهو ما يبين وجود نمو متصاعد في تفاقم التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بينما حافظت القدرة على الصمود إلى حد كبير على مستوياتها.

**2.** أظهرت **النتيجة الثانية** في المؤشر إلى أنَ **(الأنظمة الديمقراطية)** أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التهديدات وبدرجة تفوق **(الأنظمة الاستبدادية)** نتيجة لممارسات الحكم الرشيد الذي يتسم بالانفتاح والشفافية وسيادة القانون والمشاركة الفاعلة، مما يشجع على التكامل المؤسساتي بين أركان المجتمعات الديمقراطية إزاء الاستجابة لمواجهة التهديدات الإجرامية.

**3.** أشارت **(النتيجة الثالثة)** إلى دور النزاعات والهشاشة في إضعاف قدرة الدولة على مواجهة الجريمة المنظمة، توضح هذه النتيجة أنَ تأثر البلد في حدوث النزاعات سيجعل منهُ عرضة لتدني قدرته على مواجهة نشاط الجريمة المنظمة، نتيجة لتصدر جهود الحرب أجندة الدولة وتحويل الأولويات؛ مما يؤدي إلى استفحال الجريمة المنظمة مستغلة ذلك.

**4.** توصلت النتيجتان **الرابعة والثامنة** في المؤشر أن **(الجرائم المالية)** هي الأكثر انتشاراً على المستوى العالمي وبدرجة **(98,5)** وهي المرة الأولى التي يتم فيها المؤشر قياس الجرائم المالية، إذ

لا يوجد خط أساس لمقارنة هذه النتيجة مع مؤشر عام 2021، وتليها (**جرائم الاتجار بالبشر**) بدرجة (**82,5**) ومن ثم سوق (**تجارة القنب**) بدرجة (**34,5**) ورابعاً (**تجارة** الأسلحة) بدرجة (**21,5**).

**5. النتيجة الخامسة** سلطت الضوء على تنامي (**نفوذ الجهات الفاعلة الإجرامية**) منذ بداية جائحة كورونا في جميع مناطق العالم باستثناء (**أوقيانوسيا**) وأخذ النمو توجهاً أوسع بالتزامن مع تخفيف قيود الجائحة وعودة حركة التجارة العالمية. فضلاً عن زيادة الفرص التي وفرها المجال السيبراني للمجرمين بممارسة أنشطتهم غير المشروعة بشكل أكبر.

**6.** شخصت (**النتيجة السادسة**) الدور المهيمن للجهات الحكومية في تسهيل الاقتصادات غير المشروعة وتثبيط القدرة على الصمود، فهي أكثر الجهات الفاعلة الإجرامية بحسب المؤشر، وبرزت هذه الجهات في أنماط محددة في الأسواق الإجرامية مثل (الاتجار بالبشر، الاتجار بالأسلحة، الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة)، وقد أظهر الفساد دوراً كبيراً خلق فرص كبيرة لنمو تلك الأنشطة غير المشروعة.

**7.** بحثت (**النتيجة السابعة**) في (**ازدياد تأثير الجهات الفاعلة الأجنبية**) وتنامي قوتها ووجود روابط متبادلة كبيرة بين الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، إذ تمارس هذه الجماعات (**دوراً** مزدوجاً)، إضافة إلى انخراطها في الأنشطة غير المشروعة، فهي متورطة في حالات النزاع وصناعة الأزمات، وتكمن خطورة هذه الجماعات أنها تنتشر في أغلب مناطق العالم، لكنها بلغت درجة مستوياتها (**عالية الخطورة**) في مناطق (جنوب **شرق** آسيا، **وغرب** آسيا، **وغرب** أفريقيا، و**شرق** أفريقيا، و**أمريكا الوسطى** والجنوبية، **جنوب** أوروبا، **أوروبا الغربية**).

**8.** فيما ركزت (النتيجتان **التاسعة والعاشرة**) على قدرة الدولة على الصمود وضرورة دعم الضحايا والشهود وبناء قدراتهم وقطع الطريق أمام نشوء تداعيات سلبية بعيدة المدى قد تؤدي إلى استمرار هشاشة الدولة، وقد أعطيت درجة الأولوية في الحصص النسبية لمعايير القدرة على الصمود إلى (التعاون الدولي، **السلامة** الإقليمية، **السياسات والقوانين الوطنية**).

**9.** تشير (**النتيجة الحادية عشر**) إلى تحسن التعاون الدولي، بالرغم من وجود الصراعات والانقسامات والتحديات المذكورة في نتائج المؤشر، وقد تشير هذه النتيجة إلى اللجوء إلى

الاستجابات المؤسسية لمكافحة الأنشطة غير المشروعة وعدم الاعتماد على نموذج فريد يعتمد فقط على الأنشطة والقدرات والمهارات المحلية.

**10.** ناقشت (**النتيجة الثانية عشرة**) موضوع زيادة فئة الدول التي تكون فيها معدلات الجريمة المنظمة مرتفعة وتمتلك قدرة عالية على الصمود من (**9**) دول إلى (12) دولة في مؤشر (2023) وهي كل من (إيطاليا، الصين، فرنسا، كوستاريكا، كولومبيا، إسبانيا، جنوب أفريقيا، السنغال، ماليزيا، نيجيريا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، تعزى هذه الزيادة إلى تأثير الجرائم الجديدة وتحديداً (الجرائم المالية، الجرائم الإلكترونية، ونشاط الجهات الفاعلة في القطاع الخاص) في دول (السنغال، كوستاريكا، المملكة المتحدة).

**11.** سجلت (**النتيجة الثالثة عشر**) أنَ القارة الأوروبية شهدت أكبر زيادة في معدلات الجريمة المنظمة مقارنة بالقارات الأخرى، في حين نمت قدرتها على الصمود بشكل أقل، وهذا النمو لا يتناسب مع الزيادة في الإجرام، مع الإشارة إلى دول (**أوروبا الشرقية**) التي بقيت تكافح على مدى ثلاثة عقود للتخلص من الإرث الاستبدادي.

**12.** فيما أشرت (النتيجتان **الرابعة عشر والخامسة عشر**) إلى أن القارة الأفريقية شغلت ثاني أكبر منطقة في زيادة درجة الإجرام، بعد القارة الآسيوية التي شهدت طفرة كبيرة في الجهات الفاعلة الإجرامية، وتحديداً في سوق الجرائم الجديدة، كون (القطاع الخاص) كان له الدور الفاعل في لعب دور الوسيط بين المشروع وغير المشروع وميسر حيوي للعديد من الأسواق الإجرامية من التزوير إلى نقل البضائع والجريمة الإلكترونية وغسل الأموال.

**سادساً: الرؤية التحليلية:**

**1.** من الواضح أن المؤشر يُنبِّئ بتنامي مخاطر الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي، خاصة فيما يتعلق ب (الجرائم المالية والجرائم الإلكترونية)، التي تشهد زيادة ملحوظة مقارنة بالجرائم الأخرى.

**2.** تقوم بعض الأنظمة الاستبدادية والبوليسية بتسهيل وتشريع بعض أنماط الجريمة المنظمة، وذلك بهدف التهرب من العقوبات الدولية المفروضة عليها في التعاملات الرسمية. يعتبر ذلك جزءاً من محاولاتها للتغلب على أزماتها الداخلية والحفاظ على إيراداتها المالية.

**3.** يقدم المؤشر رؤية حول تصاعد المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني نتيجة لتزايد مستويات

الجريمة في جميع أنحاء العالم. في حين أن تدابير الصمود غالباً لا تكون على المستوى اللازم لمواجهة هذه التحديات، مما ينعكس سلباً على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

**4.** من خلال تحليل النتائج، يتبين أن مخاطر الجريمة المنظمة تكمن في أنشطتها السرية وقدرتها على اختراق المؤسسات الرسمية في الدول (المتقدمة والنامية) في آن واحد، فضلاً عن ضعف التنسيق الأمني والاستخباري بين الدول المتجاورة لمكافحة الأنشطة العابرة للحدود.

**5.** وجود (**فجوة حرجة متصاعدة**) بين المستويات المتزايدة للجريمة المنظمة وضعف السياسات الوطنية والتدابير اللازمة على مستوى المجتمع المدني لمعالجتها، نتيجة لتزايد ظاهرة الانقسام وانعدام الاستقرار في النظامين المحلي العالمي.

**6.** استفحال أنشطة الجريمة المنظمة في الدول الهشة التي تعاني من ظاهرة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وترتفع فيها مؤشرات الفساد، مستغلة بذلك مواطن الضعف وبناء مؤسسات للتصادم بين عصابات الجريمة المنظمة على مستويات متباينة (سواء كانت رسمية أو غير رسمية، محلية أو إقليمية)، مما يجعل عملية مواجهتها أكثر تعقيداً.

**7.** إن عصابات الجريمة المنظمة متمرسة في استغلال الوسائل التكنولوجيا والمعرفة السيبرانية، ولا نستبعد تطوير أدواتها اتساقاً مع (**الذكاء الاصطناعي**)، مما يؤشر إلى تنامي أنشطتها غير المشروعة مستقبلاً.

**8.** تكمن خطورة الجريمة المنظمة في قدرتها على تشغيل أنشطتها عبر شبكات تخدم أهدافها على المستوى المحلي والدولي، وغالباً ما تتبنى واجهات شبه رسمية مثل (الشركات الأمنية والعسكرية، والجماعات الأجنبية)، دون أن تتعرض لفحص أمني كافٍ. تتحرك هذه الشبكات بمرونة عالية، مما يجعل عملية مواجهتها والتصدي لها أكثر تعقيداً مقارنة بالتنظيمات الإرهابية التقليدية.

**سابعاً: المقترحات:**

**1.** تشكيل (تحالف دولي) يضم مختلف الخبرات الدولية في المجالات (الأمنية، المالية، السيبرانية، الاقتصادية) مهمته التصدي لظاهرة الجريمة المنظمة والحد من استفحالها على غرار التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب.

**2.** استحداث مؤسسات أمنية واستخبارية متخصصة في تتبع حركة رؤوس الأموال (**الدائرية والمستقيمة**) على أنَ تخضع للتدريب المكثف من قبل المؤسسات الدولية ذات العلاقة.

**3.** أهمية بناء سياسات وطنية رصينة وتفعيل مبدأ التعاون الإقليمي والدولي لتقوية مؤسسات الدولة لتكون قادرة على الصمود بوجه أنشطة الجريمة المنظمة.

**4.** إن التصدي لأنشطة الجريمة المنظمة مسؤولية (جماعية وتشاركية) ولا تقتصر على البلدان فرادى، ولذلك لابد من قيام المجتمع الدولي بالتحرك الفعلي لأخذ هذه المسؤولية على عاتقه.

**5.** ضرورة الاستمرار في تجفيف منابع تمويل التنظيمات الإرهابية وعدم الاكتفاء بهزيمتها عسكرياً كونها تتغذى بشكل كبير على أسواق الجريمة المنظمة.

**6.** استمرار الحكومة العراقية متمثلة بـ (هيئة النزاهة والفريق الساند لها) في محاربة الفساد وبوتيرة عالية يُعد أمراً بالغ الأهمية، لأن الفساد يمثل بيئة خصبة تتغذى منها الجريمة المنظمة.

**7.** قيام الحكومة العراقية بتنفيذ المعايير الدولية وتحقيق متطلباتها وبما ينسجم مع تحسين سمعة المؤسسات المالية العراقية وخفض درجة الإجرام إلى أدنى حد ممكن.